مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية – رؤية مستقبلية –
اسم الكاتب: م.د. محمد ميسر فتحي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7695
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i4.50

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية - رؤية مستقبلية

Change in the international system and centers of global power - Future vision -

Mohamed Myaser Fattahi [a]
[a] Mosul University / College of Political Science

م. د. محمد ميسر فتحي [a] *
[a] جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 17 July. 2015
- Accepted 6 Aug. 2015
- Available online 30 sept. 2015

Keywords:
- Change
- international system
- future of global powers
- International studies

©2015 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The change of the most prominent phenomena that hinder pathways and reactions of the international system. Through their impact on the interactive structure and building in addition to the units performances. The change caused by events and changes taking place in the domestic and regional environments as well as the international environment which caused the motives and in-centives directed movement of change towards a new internation-al environment، which sponsored by global forces are willing to change in an effort to ensure the interests and objectives addition-ally the expression of their capabilities and impact in the man-agement of international interactions and guidance. Thus، any at-tempt to explore the future of the international system must be preceded by an analysis of the nature of the change and the vari-ables that constitute movement for change and the forces acting in the system.

*Corresponding Author: Mohamed Myasir Fattahi، E-Mail: Mohamed_myaser@yahoo.com ،
Tel:009647703864058 ، Affiliation: Mosul University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 17/ تموز /2015
- القبول : 6/اب /2015
- النشر المباشر: 30/ايلول/2015

الكلمات المفتاحية :
- التغيير
- النظام الدولي
- مستقبل القوى العالمية
- الدراسات الدولية

الخلاصة : يعد التغيير من ابرز الظواهر التي تعترض مسارات وتفاعلات النظام الدولي، من خلال تأثيرها في هيكليته وبنيته التفاعلية فضلاً عن أداء وحداته. وينتج التغيير عما تشكله الأحداث والمتغيرات التي تشهدها البيئتين الداخلية والإقليمية فضلاً عن البيئة الدولية وما تولده من دوافع ومحفزات توجه حركة التغيير باتجاه إيجاد بيئة دولية جديدة، تتبناها القوى العالمية الراغبة في التغيير سعياً منها في ضمان مصالحها وأهدافها فضلاً عن التعبير عن قدراتها ومدى تأثيرها في إدارة التفاعلات الدولية وتوجيهها. وبذلك فان أي محاولة لاستشراف مستقبل النظام الدولي يجب أن تسبق بتحليل لطبيعة التغيير والمتغيرات التي تسهم في صيرورة التغيير والقوى المؤثرة في ذلك النظام.

المقدمة :

يعد التغيير حركة حتمية ملتصقه بالتفاعلات الدولية، وتفرضها الأهداف والمصالح والتطلعات المُعتبرة– من ناحية أن التغير هو مَطلب حضاري للرقي والتقدم– فضلاً عن طبيعة الظروف المحلية والدولية ومستجداتها، ومتغيُّرات إستراتيجية أخرى، وقد اكتسبت ظاهرة التغيير مع مطلع القرن الحادي والعشرين بعداً حيوياً في السياسة الدولية تبعاً لما يشهده النظام الدولي من سرعة في التغيير وصيرورة معقدة في بنيته وطبيعة تفاعلاته وأداء وحداته، لذلك عدّ التغيير وإدراك حركته واتجاهاتها، فضلاً عن قيادته وتوجيهه، من أولى اهتمامات القادة والمفكرين وصناع القرار لضمان مستقبل أكثر استقراراً وأمناً.

إن حركة التغيير في سياسات وتفاعلات النظام الدولي فضلاً عن هيكليته لم تنقطع منذ تشكيله، وذلك تبعاً للتغيير في استراتيجيات القوى العالمية وما تحتوي عليه من إمكانيات وقدرات تدفع بها لاجتراح أداء استراتيجي مغاير لسابقه وأكثر انسجاماً مع تطلعات وأهداف تلك القوى، وبذلك عدّ التغيير سمة أساسية من سمات النظام الدولي.

وقد يبدأ التغيير في النظام الدولي باستجابة القوى العالمية لمعطيات جديدة، أو يكون عبارة عن طموحات وتطلعات مختلفة تؤدي إلى اختلال الثوابت الراسخة والقناعات السابقة ومن ثم تولد أفكارا جديدة تغير من الفكر الاستراتيجي وتنضجه، وهو ما يدفع بالقوى الكبرى إلى إيجاد آليات وأدوات جديدة لإدارة تفاعلاتها، ومحاولة إكسابه مشروعية، أو إعطاء أو توفير مبررات عقلانية للتغيير والتحول الذي ترغب به من خلال الوقائع والمتغيرات الدولية وما يمكن توظيفه لخدمة ذلك التغيير . ولكي يكون التغيير حقيقياً ومقبولاً ينبغي أن

يَنضبط بأطر من الأعراف والشرائع والقوانين الدولية.

أهمية البحث: تنبع أهمية بحثنا من دراسة ورصد ظاهرة التغيير وتفسير استمرارها في النظام الدولي، ومدى تأثير المتغيرات في دفع حركة التغيير ، للوصول إلى التنبؤ بمستقبل النظام الدولي والقوى العالمية التي ستتحكم في تفاعلاته.

هدف البحث: انطوى البحث على العديد من الأهداف والمتمثلة، بتوضيح مفهوم التغيير وتميزه عن مفهوم التغير ، فضلاً عن التعريف بنظرياته ودوافعه. كذلك التأكيد على حتمية التغيير في شكل العلاقات الدولية وفي طبيعة النظام الدولي فضلاً عن مراكز القوى العالمية. فالتغيير الذي يحدث في النظام الدولي قد لا يؤدي إلى تغيير في مراكز القوى العالمية، مثل أحداث 11 أيلول 2001 والتي أدت إلى تغيير طبيعة تفاعلات النظام الدولي ولم تؤدي إلى تغير مراكز قواه العالمية. كما يهدف البحث إلى الوقوف على ادوار القوى العالمية واستراتيجياتها في الاستجابة للتغيير أو مقاومته.

إشكالية البحث: تمثلت إشكالية بحثنا بالتساؤل: ماهي الكيفية التي ستحدد مستقبل مراكز القوى العالمية تبعاً لصيرورة التغيير في النظام الدولي ومتغيراته؟.

فرضية البحث: انطلقت فرضية البحث من فكرة مفادها، إن النظام الدولي المعاصر يمر في مرحلة تغيير حقيقة تؤكد بروز قوى عالمية جديدة تشترك باتجاه دفع صيرورة التغيير نحو بناء أو تشكيل نظام دولي يرتكز على أسس من الشراكة وإستراتيجية التعاون وتفادي الصراعات والتخالف في ما بينهم، وضمن هيكلية تتسم بتعدد القطبية، خاصة مع تراجع تأثير القوة الأمريكية وما استتبع ذلك من تقليص دورها ونفوذها العالمي، مقابل نهوض العديد من القوى العالمية بالأعباء والمسؤوليات العالمية، تبعاً لما تحققه من تنمية وتقدم يحتم عليها أداء أدور إستراتيجية فاعلة في مجال السياسة العالمية حفاظاً على أهدافها ومصالحها.

مناهج البحث: لحل إشكالية البحث والوقوف على صحة فرضيته تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج ألاستشرافي الاحتمالي المستقبلي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث مطالب رئيسة، وكما يأتي:

المطلب الأول – دلالات التغيير ونظرياته.

المطلب الثاني – طبيعة وآلية التغيير في النظام الدولي.

المطلب الثالث– مستقبل مراكز القوى الدولية في النظام الدولي.

المطلب الأول
دلالات التغيير ونظرياته

غالباً ما نجد إن التغيير مقترنا بمعاني عدة والتي تشير إلى حالة التحول أو الانتقال من حالة إلى أخرى وهي مجرد وصف لحالة التغيير وليس تعبير حقيقي لما ينطوي علية، وقد تعبر عن تراجع أو تطور واستقرار أو عدم استقرار، كالابتكار والتحول والتحديث وكذلك النجاح في انجاز الأهداف يعبر عن حالة تغيير وقد يكون جزءِ أو كلي، وقد يكون هادئا فلا يتجاوز الإصلاح، وقد يكون مفاجئا وعنيفا فيقفز إلى مستوى الثورة وفي جميع المستويات. وللتعرف على دلالات التغيير سنتطرق إلى مفهومه ودواعي حدوثه ونظرياته.

الفرع الاول معنى التغيير

يأتي معنى التغيير في اللغة كما قدمه ابن منظور في لسان العرب بأنه" جعْل الشيء على غير ما كان عليه" أو إحداث شيء لم يكن من قبل بنفس الصورة التي أصبح عليها بعد التغيير[1]. وهو صيغة مبالغة من الفعل (غيّر) وتنطوي على معنيين–الأول يعني إحداث شيء لم يكن من قبل– والثاني بمعنى انتقال الشيء من حالة إلى أخرى، فالمعنى الأول يتضمن التغيير الاستراتيجي بينما الثاني يعبر عن حالة التطور أو التراجع في ظاهرة قائمة فعلاً[2]. كما ورد ذكر التغيير في القران الكريم بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴾[3]. وتدل الآية الكريمة على أن الله – تبارك وتعالى – بكمال عدْله وحِكمته، لا يُغيّر ما بقوم من خير إلى شرٍّ، ومن شرٍّ إلى خير، ومن رخاء إلى شدَّة، ومن شدة إلى رخاء، حتى يغيّروا ما بأنفسهم، فإذا كانوا في صلاح واستقامة وغَيَّروا، غَيَّر الله عليهم بالعقوبات والنَّكبات، والشدائد والجدب، والقحط والتفرُّق.

والتغيير يختلف عن معنى التغُير، فالأخير يدل على حالة التحول التي تصيب المجتمعات والبيئة الطبيعية (أي حالة التحول الطبيعية مثل النمو والتطور) والتي تتم بشكل لا إرادي وقد يكون تطوراً أو تراجعاً، في حين ان التغيير يكون بدافع أو استجابة إرادية مخطط لها من قبل قوى التغيير، ودائماً يعبر عن حالة تطور وتقدم.[4]

كما ان التغيير بعدّه مصطلحًا قيمي وجانب الأفضلية فيه أرجح، وبمعنى ذلك يجب أن يتم نحو الأفضل والتقدم مقارنة بالتجارب السابقة، وقد ورد معنى التغيير في الإطار الإداري بأنه: "عملية تحليل الماضي

([1]) ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 1993)، ط2، ص 82.

([2]) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، (بغداد، 2012)، ص 21.

([3]) القران الكريم، سورة الرعد، الآية (11).

([4]) إسماعيل، المصدر السابق، ص 21.

لاستنباط التصرُّفات الحاليَّة المطلوبة في المستقبل"، أو "التحول من نقطة التوازن الحاليَّة إلى نقطة التوازن المستهدفة، أو من حالة اختلال التوازن إلى حالة التوازن المنشود"[1]. ويعني التغيير في العلوم الاجتماعية بأنه: "التحول الملحوظ – في المظهر أو المضمون – إلى حالة جديدة، وقد تكون حالة أفضلَ أو أسوأ"[2].

وفي المنظور السياسي يأتي التغيير بمعنى "التحول في الهيكلية أو العمليات، أو الأهداف التي تؤثر على توزيع وممارسات القوى الحاكمة في المجتمع"، ويحدث التغيير السياسي إما عند تواؤم النظام مع المتطلبات الجديدة والبيئة المتغيرة، أو عندما يفشل النظام في الاستمرار فيستبدل بأخر. وإذا ما كان للتغيير السياسي تأثير واسع ومستمر على المجتمع، فمن الممكن إن يطلق عليه مصطلح "ثورة"، إما عندما يكون التغيير مفاجئ وغير دستوري ولاياتي بتغيرات جذرية في العلاقات الاجتماعية يسمى بـ"الانقلاب"، وعندما يكون التغيير السياسي سلمي يطلق عليه "إصلاح" ويمكن اعتباره مرادف للتغيير الدستوري في القيادة. [3]

وفي الإطار الاستراتيجي يعرف الباحث الانكليزي روبنسون Robinson التغيير بأنه "التحرك من الوضع القائم إلى وضع مستقبلي أكثر كفاءة وفاعلية، وبذلك فالتغيير هو تلك العملية الايجابية والتي تسير فيها الأوضاع نحو الاستقرار والتطور"[4].

ويشير أستاذ التغيير والدراسات المستقبلية الفرنسي يورك برس "York Press" إلى التغيير بأنه "عملية جوهرية ومستمرة على مدى زمني طويل ويحدث نوعا ما من الاضطرابات أو المقاطعة لسير التفاعلات المألوفة، ويمثل ذلك التغيير جوهر عملية الانتقال سواء كان على المستوى الجزئي أو الكلي إلى وضع غير مسبوق في التفاعلات والأداء"[5].

ومن هذا المنطلق نرى إن التغيير الاستراتيجي ينطوي على علاقة وثيقة الصلة بالمستقبل، ويُسبق بتفكير وتخطيط استراتيجيين، لابتكار أساليب جديدة في التفاعلات وتطبيقها وفق خطط منتظمة وبصورة تعاونية وغالباً ما يحتاج التغيير الاستراتيجي إلى قيادة واعية ومتميزة تمتلك الرؤية والإرادة. ويخطئ مَن يظن أن التغيير الاستراتيجي عملية ميكانيكية منطلقة من الفعل و رد الفعل، فهو عملية ديناميكية ابتكاريه تراكمية

([1]) عياض عادل، إدارة التغيير والموارد البشرية بمؤسسات الاتصالات، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، (الجزائر، 2004)، ص 32.

([2]) حنافي جواد، صناعة التغيير وأنموذج إستراتيجية الكايزن Kaizen، بحث منشور على شبكة المعلومات http://www.static1.alukah.t/js/jquery.tools.min.js

([3]) فتحي شهاب الدين، المصطلحات السياسية والاقتصادية، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة،2011 ، ص 85.

([4]) تركي ابراهيم، هندسة التغيير، دار المعارف،(القاهرة،1996)، ص 20.

([5]) يورك برس، إدارة التغيير، مكتبة لبنان ناشرون، (بيروت، 2005)، ص 6.

تصحيحية تنتج عن مصلحه، وتكون ذات مسارات متعددة، وقد تأخذ وقتًا طويلاً[1]. ومن ثم فإن التغيير الاستراتيجي الشامل بحاجه إلى قيادة تتميز بخاصيتين أساسيتين:-

الأولى: أنها تتوفر على عمق فكري استراتيجي تنبؤي لا يكون إلا تجل لمستوى القيم السامية التي تنعكس مباشرة على حركة قوى التغيير، خدمة للقضايا الإنسانية.

الثانية: يجب أن تكون قيادة سياسية ومجتمعية، من خلال الصرامة الضرورية والحكمة اللازمة للحفاظ على وضوح وصفاء قضية التغيير وأفاقه المستقبلية.

الفرع الثاني: دوافع التغيير

ينطوي التغيير دائما على متغيرات ودوافع تشكل حركته، وإلا كان تغييرا فوضوياً- وغير هادف، يبدد الوقت ويستنزف الموارد ويتسبب بمشكلات كثيرة، ويصعب حصر وتحديد دوافع التغيير، إذ تختلف باختلاف اهداف الدول واستراتيجياتها ومدى استجابتها لتلك المتغيرات ومن أهمها، ما يأتي:

أولاً: المتغيرات الجيوسياسية: وهنا يسعى القائد السياسي من خلال رصد المتغيرات السياسية في النظام الدولي الجيوسياسية، واقتناص الفرص التي تمكنه من تأكيد موقفه أو استعادة مكانته للتغيير تجاه قضية ما. كما يحدث ذلك في الموقف الروسي من الأزمة السورية، والتي استطاعت أن توظف هذه الأزمة كعنصر ضغط تجاه الهيمنة الأمريكية بهدف استعادة مكانتها الدولية. [2*]

ثانيا: المتغيرات الفكرية- الثقافية: وترتبط بتطور المعارف والأفكار القومية التي تسعى إلى استعادة دورها السابق كروسيا وتركيا، أو بناء دور عالمي جديد كالصين والهند، وتترجم بالسعي نحو تغيير منظومة القيم التي تحكم النظام الدولي وانتزاع الاعتراف بها كقوى كبرى من القوى المهيمنة على النظام الدولي [3].

([1]) خضر مصباح إسماعيل، إدارة التغيير -التحديات والاستراتيجيات للمدراء المعاصرين، دار الحامد، (عمان، 2011)، ص ص 93-94.

(*) يعرف مصطلح الجيوسياسية بأنه عبارة عن " العلاقة السببية بين ساسة القوة والفضاء الجغرافي، ومدى قدرة صانع القرار على إدراك وتوظيف ذلك المجال في صياغة إستراتيجيته الوطنية وتحديد أهدافه القومية، وإنتاج التأثير الفاعل" أو هو"الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها" ويعرف أيضا "دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة" إذ إن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة من العالم الخاضع لنفوذها وسيطرتها. وتعد المتغيرات الجيوسياسية بأنها جميع العوامل والظواهر السياسية المؤثرة في سلوك وأداء وحدات النظام الدولي وطبيعة تفاعلاتها تجاه بعضها البعض.

Julien Reynaud، Julien Vauday، Geopolitics in the International Monetary Fund، Centro de Investigación Latinoamérica Europa، (Documento de Trabajo CILAE)، 2007،p7.

([3]) وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2008)، ص ص 30-31.

ثالثاً: المتغيرات الاجتماعية: تنتج المتغيرات الاجتماعية دافع نحو التغيير عندما ايجابية، ومن ابرز تلك المتغيرات التي تؤثر في قوة الدول هي عدد السكان، و بنسبة القوى العاملة ومستوى التنمية البشرية والتعليم وكذلك نسبة انتشار الإمراض فضلاً عن الروح الوطنية للمجتمع[1].

رابعاً: المتغيرات الاقتصادية: وهي التي تنتج عن الاختلالات الاقتصادية الدولية وتشكل مؤشرات لأزمة شاملة تكون دافعا للتغيير. وتعتبر العولمة من العوامل المحدثة للتغيير كما تعد الدعامة الأساسية للتبدلات الفجائية التي تؤثر على المجالات السياسية والتكنولوجية والعسكرية وفي الظواهر الاجتماعية كأول عوامل التغيير الخارجية[2].

علماً إن تلك المتغيرات تدفع وتحفز حركة التغيير سواء كانت مجتمعةً أو منفردة وبحسب شدتها، فضلاً عن ذلك مدى استجابت القوى العالية وتفاعلها مع تلك المتغيرات، وهل هي ملائمة لأهدافها ومصالحها أم لا؟ فإذا كانت ملائمة تكون الاستجابة للتغيير قوية وفاعلة والعكس صحيح. وكما هو الحال في التغيير الذي حدث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي حدث بدوافع إيديولوجية واقتصادية، وكانت الاستجابة للتغيير من قبل الولايات المتحدة والغرب فضلاً عن اغلب دول أوربا الشرقية قوية وفاعلة[3].

الفرع الثالث نظريات التغيير

تنازع في تفسير ظاهرة التغيير في البيئة الدولية عدة رؤى ونظريات أهمها:

أولاً– النظرية التقليدية: والتي تعتمد في تحليلها على رصد إمكانيات التغيير ضمن النظام القائم. فالفواعل الدوليون يجادلون طبقا لإحداثيات هذه الرؤية، إن نجاح التغيير يعتمد على النجاح في استغلال التعامل، مثلما يعتمد على طبيعة الدور المأمول وحججه والإجراءات الدالة عليه. بيد أن هذه الرؤية سقطت في الاختبار بأنها قدمت نتيجة مغايرة لما حصل، لأنها ربطت التغيير بقيام حرب عالمية ثالثة[4]. أي إن التغيير لن يحدث إلا بقيام حرب عالمية ثالثة ولهذا فشلت هذه النظرية في تفسير التغيير.

ثانياً– النظرية التكنو – سياسية: ومفادها إن العوامل السياسية وعلى الرغم من فاعليتها لم تكن هي الوحيدة

([1]) Serge Raynal، le Management par projets "Approche stratégique du changement"، 3eme edition، Editions d'organisation،(paris، 2003)، p39-40.

([2]) الداوي الشيخ، "التغيير التنظيمي كمدخل للتكيف مع محيط متغير"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، الجزائر،12 -13 اذار، 2010 ، ص 47-49.

([3]) منعم العمار، "التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير(مقاربة في المقدمات)"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، العددان 21-22، جامعة النهرين، (بغداد، 2010)، ص 4.

([4])الشيخ، المصدر السابق، ص 47-49.

المتحكمة بالأمر. ذلك لان التعامل الدولي أصبح مجتمعي الفروض. لذا ركزت هذه الرؤية على امتلاك القدرة على التحكم عن بعد بواسطة التكنولوجيا التي تقدم بدورها المحفزات والأدوات الفاعلة والهائلة للتغيير. وهي مقتصرة بدواعيها على تفسير التغيير وكأنه محصور في الشمال دون الجنوب. وانعكس هذا التقوقع على صلاحياتها كرؤية مفسرة لعملية التغيير التي يمر بها النظام الدولي[1].

ثالثاً– النظرية الجيو–إستراتيجية: وهذه الرؤية تعتمد في ترويج مفرداتها على ما تؤسسه الأحداث من محددات في توزيع مراكز القوة الجديدة وأنماط سلوكها. وتعتبر فروض هذه الرؤية انقلابا فكرياً وعملياتياً عميقاً. ففي الوقت الذي اعتادت فيه المدارس الفكرية على التشبث برد التغيير إلى عامل واحد يدل على ممكنات القوة. فان هذه المدرسة ترد التغيير لمسببات شاملة ومتعددة وباليات تناول مستحدثة، الأمر الذي تعددت معه معايير قياس التغيير[2]. ونرى إن هذه النظرية هي الأرجح في تفسير التغيير والتعامل معه.

رابعاً– النظرية الاقتصادية: تنطلق من فكرة أن تطور النظام الاقتصادي وتغيير المجتمع شيء حتمي، وهو يدفع بدوره لتغيير المجتمع كلياً.

خامساً– النظرية التطورية: ويرى أصحاب هذه النظرية إن التطور شيء حتمي، وانه لابد من التغيير في كل شيء في وقت محدد، وفي ظل ظروف معينة، وهو تغيير نحو الأحسن والأفضل.

سادساً– نظرية التغيير الوظيفي: ترتكز على فكرة إن المجتمعات والإمبراطوريات تتطور وتزدهر ثم تختفي وتندثر، وان التغيير يسير على سنن ثابتة–كتلك التي أشار إليها ابن خلدون عن تطور المجتمعات، أي القوى الكبرى لابد إن تسير في طريق التكون ومن ثم النضج والازدهار فالهرم والشيخوخة والانتهاء أخيرا[3].

ومن الملاحظ إن أغالب تلك نظريات طبقة على حالات التغّير أو التحولات الهيكلية والوظيفية التي شهدها النظام الدولي على امتداد حركة التغيير بنجاحها أو عدمه، ولا تزال فاعلة في تفسير حركة التغيير في النظام الدولي المعاصر سواء بشكله الكامل كما هو الحال في النظرية الجيواستراتيجية أو بشكله الجزئي كما ذهبت النظريات الأخرى. ونرى إن **النظرية الجيو–إستراتيجية** هي أكثر ثباتاً في تفسير حركة التغيير وذلك لأنها تلجا إلى دراسة الظاهرة بشكل شامل وبجميع متغيراتها.

([1]) خالد المعيني، الحافات الجديدة–التكنولوجيا وأثرها على القوى في العلاقات الدولية، دار كيوان للطباعة والنشر، (دمشق،2009)، ص 77 .

([2]) العمار، مصدر سبق ذكره ، ص 3.

([3]) إسماعيل، مصدر سبق ذكره ، ص ص 36–37.

المطلب الثاني

طبيعة وآلية التغيير في النظام الدولي

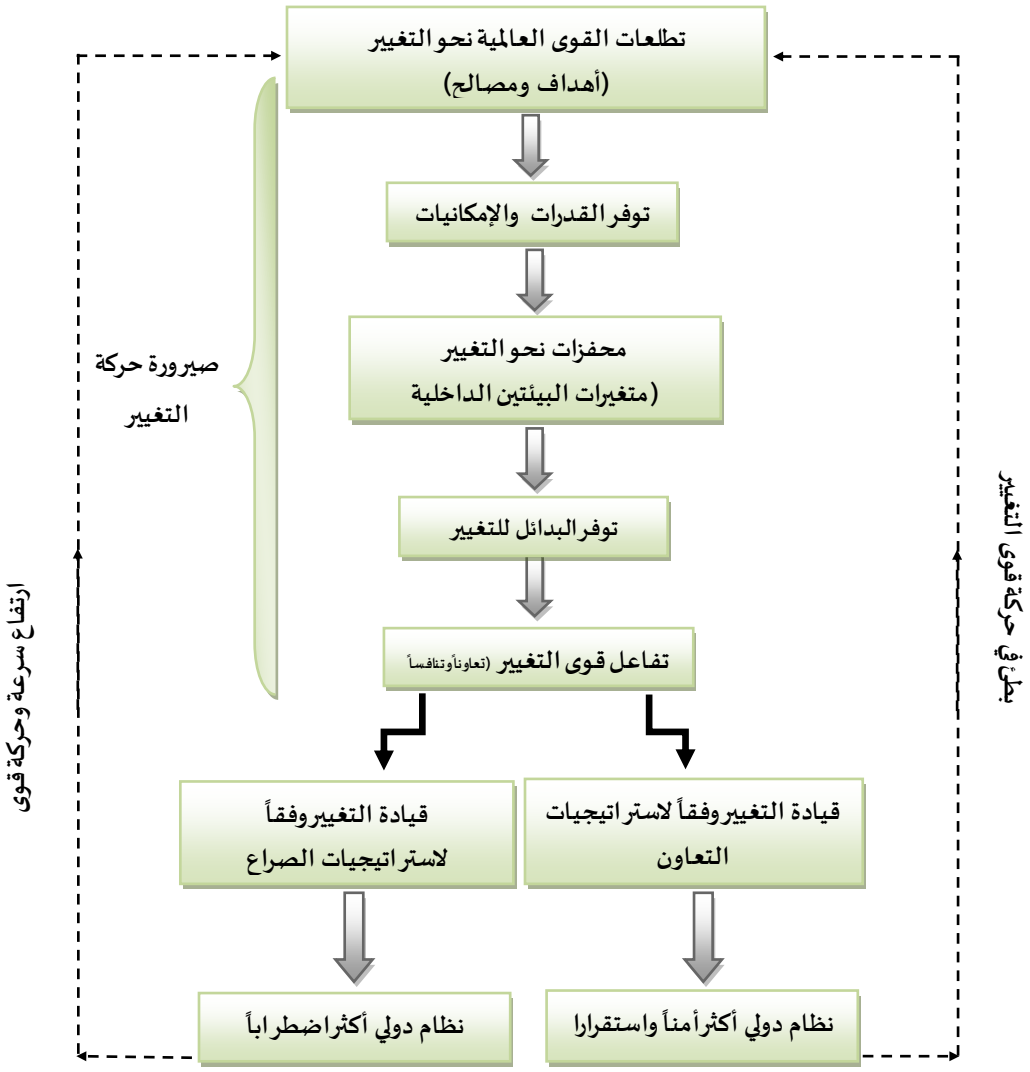
يخطئ من يظن إن التغيير الهيكلي او الوظيفي في النظام الدولي(*) يتأتى نتيجة فعل جزئي في لحظة ما، ذلك أن التغيير يتطلب عملية شاملة لا تنجزها إلا قوة تستطيع أن تجمع الإرادات وتوحد اتجاه عملها وتكامل أدائها الاستراتيجي من خلال عملية تفكير استراتيجي يوفر الشمولية لاستيعاب كل خطط التغيير والظروف المحتملة في البيئتين الداخلية والخارجية، إذ ان التفكير الاستراتيجي يسهم في انجاز التغيير تلازما وتكاملا وتناسقا وترابطا، ويحقق توازناً بين جميع المصالح من خلال إنتاج فكر إبداعي يغطي كل المجالات العلمية والمعرفية والعملية. وهو ما يعطي صورة عن تشكل قوى التغيير في النظام الدولي وحركتها[1].

وقد اندفعت مدارس العلاقات الدولية في تفسير ظاهرة التغيير في بنية النظام الدولي من منطلقات ورؤى متباينة، بهدف التوصل إلى قواعد ثابتة تساعد القادة وصناع القرار في التنبؤ بحركة التغيير وكيفية التعامل معها، وكما يأتي:-ينظر المخطط رقم(1)

(*) النظام الدولي: عرفه موريس ايست "أنه يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل ذات الطبيعة الأرضية(الدول)التي تتواجد خلال وقت محدد" كما عرفه" كينيث ولتز بأنه" عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ومن ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها." أما" مارتن كابلن " فقد عرفه بأنه " وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن" ويعرفه" أناتول ربابورت" "أنه المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء". جيمس دورتي و روبرت بالتسغراب، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، 1985)، ص ص 77-79.

(1) مبارك الموساوي، التفكير الاستراتيجي وقيادة التغيير السياسي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية http://www.aljamaa.net/ar/document/48462.shtml

مخطط رقم (1) حركة قوى التغيير في النظام الدولي



المخطط من اعداد الباحث

أ.المدرسة الواقعية : تعتقد هذه المدرسة بأن التغيير ناتج عن ظهور قوى دولية لها القدرة على تسخير المتغيرات الدولية لصالحها وإدامة هذه المتغيرات ضمن سلوكيات سياسية واقتصادية وتكنولوجية لضمان وصولها إلى مركز مهم على سلم القوى الفاعلة في النظام الدولي، إذ يوفر لها هذا المركز أمكانية المشاركة في صياغة رؤية محدده للنظام الدولي الذي هي جزء منه[1].

ب.المدرسة السلوكية : وتذهب هذه المدرسة إلى توظيف عامل الزمن المستقبلي في تفسير ظاهرة التغيير، وأنها تعبر عن تفاعلات وحدات النظام السياسي الدولي التي تملك القدرة على الاستجابة للأفعال الدولية المختلفة من اجل الوصول إلى رؤية مستقبلية بشكل العلاقات الدولية المقبلة داخل النظام، ومع ذلك فأن هناك عدة مدخلات أساسية لحصول ظاهرة التغيير كالإيديولوجيات، والخطر الداخلي، والتفاوت في الموارد والقدرات، فضلاً عن توجه بعض الدول لإحداث تغييرات مهمة لصالح أحداث سياسية واقتصادية وإستراتيجية ذات نفع خاص لها ، فضلا عن القصور الحاصل في مسار التفاعل الدولي أو بمعنى أدق حدوث خلل في آلية سير التعامل الدولي نحو تراجع طرف لحساب طرف بوصفة طرفا موازنا، إي حدوث اختلال في التوازنات أو حدوث طارئ قسري يفضي إلى تغييرات غير طوعية بين الدول[2].

جـ- المدرسة الليبرالية : يؤمن الليبراليون بالتغيير التدريجي للنظام الدولي، وهم يرون انه يأتي من طرق أو مصادر مختلفة، تتمثل بـ [3]:

أولاً: التغييرات التي تحدث نتيجة لتطورات تكنولوجية خارجية المنشأ، أي التقدم الذي يحدث بشكل مستقل، أو خارج سيطرة القوى العالمية.

ثانياً : يحدث التغيير نتيجة لما تلقيه تلك التغييرات بتأثيرها على قضايا البيئة الدولية، كالاقتصاد العالمي وحقوق الإنسان والبيئة، إذ تعد هذه التغييرات أساسية في النظام الدولي وفقا للتفكير الليبرالي.

ثالثاً: قد يحدث التغيير عندما تحل قوى لاعبة جديدة، بما فيها الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات

([1]) احمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة-هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(20)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2008)، صص 130-131.

([2]) كارين أ.منغست وايفان م.اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد، (دمشق، 2013)، ص 156.

([3]) المصدر نفسه، ص 159.

الحكومية، ودخولها في علاقات تمكنها من تغيير النظام الدولي، فضلاً عن سلوكيات الدول.

د. المدرسة البنائية : ترى انه لاشيء يمكن تفسيره بالبنى المادية الدولية فقط أي في ما يتعلق بتوزيع القوة ومستوى القدرات، بل هنالك المعاني المشتركة والتفسيرات التي يفرضها المشاركون على تلك القدرات، وان التغيير في النظام الدولي يحدث بسبب تغير المعايير الاجتماعية في النظام القائم عبر المؤسسات الدولية والقانون والحركات الاجتماعية، وبالتالي هم يركزون على الأفكار بدلاً من التركيز على التفسيرات المادية كالمدرستين الواقعية والليبرالية، بمعنى كيف تطور استخدام القوة عبر الزمن، وكيف تغيرت فكرة من هو الإنسان، وكيف انتشرت أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان دولياً، وكيف أخذت الدول الطابع الاجتماعي؟[1]. ومن خلال هذه التساؤلات يفسرون حالة التغيير وبشكل جزئي وصولاً إلى إدراك التغيير بصورته الكلية.

وعند تتبع صيرورة التغيير في النظام الدولي في القرن المنصرم نرى ان نظام تعدد القطبية السائد قبل الحرب العالمية الثانية وتراتبية القوى العالمية فيه ليس كما كان قبل الحرب العالمية الاولى، اذ تداخلت العديد من المتغيرات التي اسهمت في تغيير تراتبية القوى العالمية فعلى سبيل المثال أصبحت الولايات المتحدة قبيل الحرب العالمية الثانية هي القوى الابرز والاقوى والتي بدأت تحتل المكانة التي كانت تحتلها بريطانية قبل الحرب العالمية الاولى، وكذلك تراجع القوى اليابانية والقوى الألمانية في ما برزت روسيا فرنسا كأطراف مؤثرة في تفاعلات النظام الدولي، ليتغير حال النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية الى نظام ثنائي القطبية ومن ثم الى احادي القطب المهيمن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لتستمر حالة انفراد الولايات المتحدة بتوجيه التفاعلات الدولية تبعاً لأهدافها، وبعد الازمة الاقتصادية العالمية في 2008 شهد النظام الدولي تراجعاً للهيمنة الامريكية اذ ان النظام الدولي الجديد الذي روجت له الولايات لمتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي 1991 لم يكن ليستمر، إذ انه افتقد إلى المبررات والأسس الذاتية والموضوعية أو لم يؤسس لها بصور شاملة، اذ لا يكفي لقيام الأنظمة العالمية أن يعلن عنها بحدث معين وإنما تنشئ وتظهر نتيجة عوامل طبيعة وتغيرات تراكمية فضلاً عن المتغيرات الجيوسياسية والفكرية، وتفاعل جميع تلك المتغيرات مع وجود حدث شامل يعبر عن انتهاء نظام دولي والبدء بنظام دولي جديد يرتكز على أسس ومعايير مبتكرة ومتقدمة[2]. وهكذا تبدأ حركة تغيير اخرى تكشف عن تحولات جديدة في تراتبية القوى العالمية وهو ما سنتطرق اليه ضمن الاحتمالات المستقبلية.

([1]) المصدر السابق ، ص 165.

([2]) المعيني، المصدر السابق، ص 210.

المطلب الثالث
مستقبل مراكز القوى الدولية في النظام الدولي

يشوب النظام الدولي المعاصر حالة من الفوضى والاضطراب في التفاعلات الدولية مما يؤكد أن حركة قوى التغيير في هذا النظام تندفع نحو صياغة جديدة لهيكلية النظام الدولي وشكل تفاعلاته فضلاً عن تغير طبيعة وحداته وتغيير أدائهم الاستراتيجي ومستوى تأثيرهم، الأمر الذي يحتم رصد حركة قوى التغيير واتجاهاتها لإدراك صيرورة التغيير والتنبؤ بمستقبل النظام الدولي وتراتبية القوى العالمية فيه. ولاستشراف مستقبل التغيير في النظام الدولي وتحديد ملامح القوى العالمية يمكننا اللجوء إلى صياغة ثلاث احتمالات، وكما يأتي:

الفرع الأول
نظام شراكة دولية مع مركزية القوة الأمريكية

يفترض هذا الاحتمال إن القوى العالمية الجديدة في المستقبل المنظور ستدفع بالنظام الدولي نحو التغيير عبر تفعيل مزيد من آليات الشراكة والتعاون في ما بينهم، باتجاه بناء نظام دولي أكثر أنصافا وعدلاً ويسمح فيه للقوى الكبرى بالمشاركة في إدارة وتوجيه التفاعلات الدولية بدلاً من الانقياد وراء الولايات المتحدة، فضلاً عن ضمان مصالحهم بما يعزز دورهم ونفوذهم العالمي[1]. وضمن هذا المسار، يشير المفكر الاستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي "بأن القوة تعتمد دوماً على السياق الذي يحتويها، وفي عالم اليوم أصبحت القوة موزعة وفقاً لنمط أشبه برقعة شطرنج معقدة ثلاثية الأبعاد. على رقعة الشطرنج العليا نجد أن القوة العسكرية أحادية القطب إلى حد كبير، ومن المرجح أن تحتفظ بتفوقها لفترة من الزمن. إما على رقعة الشطرنج الوسطى سنجد أن القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب، وأن اللاعبين الرئيسيين هم الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين، وأن غيرهم من اللاعبين يكتسبون المزيد من الأهمية باضطراد. أما الرقعة السفلية فهي تجسد مجال العلاقات الدولية التي تعبر الحدود وتقع خارج نطاق سيطرة الحكومات. وهذه الرقعة تضم لاعبين منتمين إلى فئات متنوعة، فنجد الصيارفة ومبرمجي الحاسب الآلي المنحرفين وتحديات جديدة مثل الأوبئة وتغير المناخ"[2].

وبدأ الرئيس الأمريكي، باراك أوباما[*]، بتقديم أجندته السياسية كوسيلة "لجعل هذا القرن قرنا أمريكيا

([1]) ناصيف حتي، "دور االقوى الصاعدة في النظام العالمي" في التطورات الإستراتيجية العالمية-رؤية استشرافية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابو ظبي، 2011)، ص 66.

([2]) Joseph S .Nye ،"The Future of Power"، Available at: http://www.chathamhouse.org ; p4.

([*]) باراك حسين أوباما الابن ولد في(4 -8- 1961) هو الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية منذ 20 /1/ 2009 إلى حد ألان، وأول رئيس من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض. حصل على جائزة نوبل للسلام لعام 2009 نظير جهوده في تقوية الدبلوماسية الدولية والتعاون بين الشعوب، وذلك قبل إكماله سنة في السلطة.تخرج في كلية كولومبيا

جديدا"، ولكن تصريحاته أثناء زيارته الأخيرة لأوروبا في أيار 2011، عكست قناعته بأن على "القيادة الأمريكية أن تتكيف مع الواقع العالمي الجديد". بذلك، أدرك أوباما أن تحول الثروة والقوة من الدول الغربية إلى القوى العالمية ضمن دول الشرق والجنوب(كروسيا والصين والهند والبرازيل..)، وقد وصل إلى نقطة اللاعودة. فعلى المستوي الاقتصادي، صرح بن شالوم بيرنانكي Ben Shalom Bernanke الأستاذ الجامعي ورئيس البنك المركزي الأمريكي، في محاضرة مهمة في تشرين الثاني 2010، بأن مجمل إنتاج الاقتصادات الصاعدة، في الربع الثاني من عام 2010، قد زاد بنسبة 41% عما كان في بداية عام 2005. وقد بلغت الزيادة نسبة (70%) في الصين، ونحو (55%) في الهند. أما في الاقتصادات المتقدمة، فقد كانت الزيادة لا تتجاوز (5%). وتجاوزت الاقتصادات الصاعدة الأزمة الاقتصادية بسهولة، وكانت آثارها كانت كارثية على الدول المتقدمة[1]. وهو مايدل على وجود قوى عالمية منافسه للقوة والتأثير الأمريكي في النظام الدولي.

في المقابل فقد زاد الإنفاق العسكري الأمريكي بنسبة (2،8) في المائة عام2010 ووصل إلى (698) مليار دولار، في مقابل ذلك بلغت الأرقام الرسمية للموازنة العسكرية الصينية (532) مليار يوان ما يعادل(78 مليار دولار) ويتوقع أنها ستبلغ (210) مليار دولار، في حين بلغ الإنفاق الروسي (17،825) مليار روبل ما يعادل (58،7 مليار دولار)، وبلغ الإنفاق العسكري للهند للسنة نفسها (116) مليار دولار، ويتضح من تلك الأرقام بان الولايات المتحدة في المستقبل المنظور ستحتفظ بمركز الصدارة في مجال التفوق العسكري[2]. وإن مستوى تأثيرها في التفاعلات الدولية سيستمر إلى جانب القوى الصاعدة المنافسة لها.

وانطلاقاً من أدركها لحركة التغيير، أجرت إدارة اوباما مراجعات كثيرة لمفاهيم الأمن القومي التي طبقت بعد أحداث 11 أيلول، على نحو اقتربت بها من إعادة معادلة الأمن القومي التقليدية ذاتها، وإدخال عناصر جديدة فيها، تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من تلك الحقبة. ومن ذلك وجوب النظرة الشاملة للأمن

بجامعة كولومبيا وكلية الحقوق بجامعة هارفارد. وعمل كمستشار للحقوق المدنية في شيكاغو. حاز على ثلاث فترات في مجلس الشيوخ بإلينوي وذلك في الفترة من 1997 إلى 2004. ورشح نفسه لمجلس الشيوخ عام 2004، واستطاع أن يحوز على مقعد بالمجلس في 2004، واستطاع بهذا الفور بجذب انتباه الحزب الديمقراطي. موسوعة الويكيبيديا، متاح على الرابط:http://ar.wikipedia.org/wiki2

([1]) كارن أبو الخير،"عالم بلا أقطاب:الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي"، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، متاح على شبكة الانترنيت http://www.siyassa.org.eg

([2]) سام بيرلو وآخرون، الإنفاق العسكري، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2011)، ص ص 229-265.

القومي، وأنه لا يمكن التعاطي مع جوانبه الأمنية التقليدية فقط من دون الجوانب غير التقليدية، أو ما يمكن تسميته بـ "الأبعاد غير الأمنية للأمن القومي"، إذ تم التركيز على الجانب الدبلوماسي كأداة إستراتيجية من أدوات "القوة الناعمة" في تحقيق الأمن، وتوسيع الشراكات السياسية والاقتصادية، لتشمل إضافة لحلفاء الولايات المتحدة التقليديين مجموعة من الدول والقوى الصاعدة كالصين والهند والبرازيل للمشاركة في تحمل الأعباء الدولية[1].

كما هو الحال في التعامل الأمريكي مع الأزمة الأوكرانية –الروسية، إذ لا يمكنها التعويل على استخدام القوة بشكل مباشر والتدخل في جزيرة القرم، وإنما يأتي أدائها الاستراتيجي منطبقا مع آليات القوة الناعمة مع الدبلوماسية والعقوبات الشكلية والسعي لحل الأزمة بالطرق السلمية واللجوء إلى الشرعة الدولية.

كما إن الولايات المتحدة ومن خلال إستراتيجيتها تحاول أن تعمل على التحرك مع صيرورة التغيير الدولي لضمان تشكل نظام عالمي جديد يدفع مصالحها إلى الأمام ويديم قوتها أطول مدة ممكنة وهذا النظام العالمي الجديد هو نظام متعدد الأقطاب ولكن تحت الهيمنة الأمريكية. وهي تعمل على تحقيقها عن طريق العديد من العوامل أهمها[2]:

أولاً: إنشاء وتطوير الدرع الصاروخي الذي تسعى الولايات المتحدة من خلاله تحقيق هدفها بالقوة الامر الذي سيجعل حلفائها أكثر اعتماد عليها في المسائل الأمنية خصوصاً.

ثانياً: توسيع حلف الناتو إلى الشرق وإدخال بعض دول أوروبا الشرقية في مجال الوحدة الأوروبية من شأنه أن يضاعف الضغط على روسيا ويكبلها بالدائرة السياسية الأوروبية غير القادرة على تحقيق الوحدة، بل والقريبة بالعديد من عناصرها من الولايات المتحدة. وان دخول روسيا هذه المنظومة الأوروبية سيغير النظرة الإستراتيجية الروسية تجاه أوروبا مما يربك الأولويات السياسية والإستراتيجية للسياسي الروسي.

ثالثاً: إن تقارب الأمريكي المتسارع مع الهند وارتباطها الوثيق مع اليابان وكوريا الجنوبية سوف يحد من حرية وحركة الصين الجيوسياسية حتى وان حاولت الخروج من هذه الدائرة عبر النافذة الباكستانية المكلفة وغير المستقرة والبوابة الروسية عبر لقاءات القمة المتتابعة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتن، التي ابتدأت

([1]) محمد ميسر فتحي، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد إحداث 11 أيلول 2001، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد(17)، جامعة تكريت، (العراق، 2013)، ص 295.

([2]) زهير فهد الحارثي،" النظام الدولي....هل يتجه للتعددية القطبية؟"، جريدة الرياض، العدد (16045)، بتاريخ 29 اذار 2012، ص4.

منذ عام 1998، ما جعل هذا التقارب احد اهم عوامل التأثير الإستراتيجي الروسي–الصيني في التفاعلات الدولية.

وما يؤكد هذا الاحتمال، انبعاث قوى دولية تجترح أداء استراتيجي فاعل على صعيد السياسة الدولية من خلال إقامة شراكات وتحالفات إستراتيجية في مجالات اقتصادية وأمنية فضلاً عن التكنولوجية، وفي هذا الإطار يشير الأكاديمي ووزير الخارجية السابق للاتحاد السوفيتي، والمسؤول السابق عن الـ "كي.بي.جي"(*) يفجنيني بريماكوف "Efjnini Primakov"، فكرة ضرورة إنشاء مثلث استراتيجي في آسيا، يجمع الصين والهند وروسيا، وإذا تمكن هذا المثلث بما يرمز إليه من طاقة اقتصادية وعسكرية وبشرية–فسوف يكون مثلثاً صاداً للهيمنة الأمريكية في العالم بصورة عامة وفي آسيا خصوصاً[1].

وهو ما بدأ يتوثق بالتقارب الاستراتيجي الروسي – الهندي– الصيني الذي برز مع لقاء وزراء خارجية الدول الثلاث في 2005/7/2 للاتفاق على مجموعة من القضايا الإستراتيجية[2]. كما تم أنشاء مجموعة البريكس(BRICS). إذ توافق قادة "بريكس" على ضرورة تفعيل عدم استخدام القوة في النظام الدولي، وإصلاح الأمم المتحدة، لاسيما في مجلس الأمن الدولي "لجعله أكثر فاعلية وتمثيلاً"(*).

(*) جهاز الـ(كي جي بي) وهي اختصار لـ " لجنة أمن الدولة " وهوجهاز الاستخبارات السوفيتي السابق، والذي اصبح (اف اس بي) حالياً. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي–ازمة الفترة الانتقالية، مركز الجزيرة للدراسات، (قطر،2009)، ص 43.

(1) فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2011)، ص 304.

(2) فضلاً عن اتفاقات الشراكة الإستراتيجية التي إقامتها الصين مع العديد من الدول، منها مع الاتحاد الأوربي في تشرين الأول 2004، وقعت في نيسان 2005 اتفاق شراكة مع كل من الهند وباكستان واندونيسيا وبنغلادش. لمزيد من المعلومات ينظر: بايتس غيل، النجم الصاعد الصين:دبلوماسية امنية جديدة، ترجمة دلال ابو حيدر، دار الكتاب، (بيروت، 2009)، ص 104.

(*) تضم مجموعة البريكس البرازيل وروسيا والهند والصين، وانضمت لها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011، وخلال قمة "هينان" اتفق زعماء "بريكس" علي توسيع التبادل والتعاون بين دولهم في مجالات: التمويل ومراكز الأبحاث والتجارة والصناعة، وضرورة إصلاح مؤسسات التمويل الدولية من أجل زيادة دور القوي الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل تلك المؤسسات (صندوق النقد والبنك الدوليين). كما وافقوا علي اتفاقية "إنتربنك" التي تتيح للدول الخمس تقديم قروض أو منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتقليل الاعتماد علي الدولار الأمريكي في التجارة والاستثمارات البينية، خصوصا في قطاعات النفط والغاز والبنية الأساسية. ولعل الاعتبارات السياسية والإستراتيجية لم تكن غائبة عن قمة "بريكس" الأخيرة. فقد حرصت المجموعة على إظهار وحدة صفها بشأن القضايا الدولية الكبرى واثبات وزنها المتزايد في العالم، خصوصا بشأن ما يجري في

وعلى الصعيد الدولي تنامي دور القوى العالمية الجديدة في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال، فقد احتلت الهند المرتبة الثالثة بين الدول المساهمة بقوات في عام 2010، أما الصين فهي ألان اكبر المساهمين في القوات بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن البرازيل وجنوب أفريقيا، وتعكس تلك المشاركات الوزن السياسي الاقتصادي، وتوجه الإستراتيجية للقوى العالمية في إحداث تغيير داخل النظام الدولي من خلال أداء ادوار مقبولة وخاصة في مجال الحوكمة الأمنية[1]. ودفعت تلك التغييرات الرئيس الأمريكي اوباما إلى تبني استراتيجية أعدها مركز البحوث البريطاني "تشاتام هاوس" Tshatam House، ومن ابرز الأسس التي ارتكزت عليها هذه الاستراتيجية هي:[2]

أولاً: إن على الولايات المتحدة أن تفهم خصومها جيداً، في الوقت نفسه عليها التركيز أكثر على كيفية دعم حلفائها.

ثانياً: التركيز بصورة اكبر على قضايا الإصلاح السياسي في الدول التي ترغب في التغيير الديمقراطي.

ثالثاً: القيام بمبادرات ايجابية تجاه دول الجنوب عبر ضمان التعاون الفعال بين مختلف وكالات وبرامج المساعدات الخارجية. فضلاً عن فتح أسواقها في وجه تلك البلدان وضمان مواصلة تدفق الاستثمارات الأمريكية إليها.

رابعاً: التأقلم مع دور الشريك، إذا أرادت إحياء علاقاتها والشراكة المتميزة مع أوربا، ودعم الصين، والهند في أداء دور أوسع على الساحة الدولية، فضلاً عن تعزيز ودعم قوة المؤسسات الدولية وتطبيق الاتفاقيات وخاصة في مجال منع الانتشار النووي، وان تكون الدولة القدوة لحلفائها وشركائها، من خلال دعم أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وتنظيم الاقتصاد العالمي.

وأصدرت مؤخراً منظمة "مشروع أميركا الموحدة والقوية" " The Project for a United and Strong America" (PUSA) في شهر آذار 2013 مخططًا من أجل إستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي، تحت عنوان: **"تحديد أولويات القيادة الأميركية"** ويؤكد على "القدرة الفريدة لدى الولايات المتحدة على دفع الحلفاء والأصدقاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، مع نشر القوة وإظهار النفوذ على مستوى العالم بأسره". ومع ذلك، هناك قوى متنافسة تسعى لمزيد من النفوذ والسلطة، والعديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة

المنطقة العربية. لمزيد من المعلومات ينظر أحمد دياب،البريكس– تكتل القوي الصاعدة، ملف الأهرام الإستراتيجي، متاح على الشبكة المتصلة(الانترنيت) على الرابط:http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=35

([1]) تيري تاردي، عمليات السلام الإجماع الهشّ، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2011)، ص ص 161–162.

([2]) كوثر عباس الربيعي، التعددية القطبية وتفاعلاتها مع القطب الأمريكي المهيمن،الملف السياسي، العدد (95)، مركز الدراسات الدولية، بجامعة بغداد،(بغداد، 2011)، ص 6.

كأُمة وتعرقل دورها[1].

ولكي تكون الإستراتيجية الأمريكية الجديدة فاعلة في التصدي لهذه التحديات، يقترح المخطط أن تقوم على التركيز على خمس أعمدة رئيسية، هي التالية: [2]

(1) **الحفاظ على الحيوية الاقتصادية:** وهو ما يتطلب جهودًا جادَّة من طرف الحزبين لخفض الدين الوطني؛ والاستثمار في الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوسيع التجارة الحرة في جميع أنحاء العالم.

(2) **الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة العسكري عالَمياً:** وهو ما يتطلب عدم التغاضي أبدًا عن المصالح الأمنية طويلة الأمد عندما تفرض تخفيضات على ميزانية الدفاع، بمعنى انه لا بد من الحفاظ على قدرة التدخل بكفاءة وسرعة في أي وقت وأي مكان في العالم.

(3) **دعم الحلفاء والشركاء :** إن أوروبا وحلف شمال الأطلسي لهما الدور الحاسم هنا. ولكن في منطقة آسيا

([1]) وقد اعد هذا المشروع فريق عمل –بشراكة الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الامريكية– مكون من مجموعة خبراء في السياسة الخارجية والأمن القومي، بما في ذلك مسئولون خدموا في إدارات كل من الرؤساء: بيل كلينتون، وجورج دبليو بوش، وباراك أوباما. ويشترك في رئاسة منظمة "مشروع أمريكا الموحدة والقوية" كل من: "كورت فولكر Kurt Volker"، الذي شغل منصب سفير في حلف شمال الأطلسي في عهد جورج دبليو بوش، وهو الآن المدير التنفيذي لمعهد "ماكين" للقيادة الدولية "McCain Institute for International Leadership"، وجيمس جولدجير James Goldgeier، الذي كان عضوًا في مجلس الأمن القومي في عهد بِل كلينتون، وهو الآن عميد كلية الخدمة الدولية في الجامعة الأميركية. والغرض من هذا المخطط هو معالجة هذه القضايا والإيحاء بخطوط من التفكير والعمل من أجل وضع إستراتيجية عالمية جديدة استباقية في الفترة الثانية لباراك أوباما. وتحدد منظمة "مشروع أميركا الموحدة والقوية" التحديات على النحو التالي:

– الجهات الفاعلة الجديدة المترابطة في الدول الضعيفة والفاشلة التي في سعيها إلى السلطة تأتي بتهديدات محتملة ضد مصالح الولايات المتحدة.

– الصراع على السلطة الذي جرى تفعيله من خلال "الربيع العربي" بين المتشددين والجماعات المتطرفة من جهة، وجيل جديد من الديمقراطيين العلمانيين العرب من جهة أخرى.

– صعود آسيا: فيما تحمل الهند وعدًا كبيرًا، فإن نظامي كوريا الشمالية والصين المستبدين بطموحاتهما العسكرية يثيران القلق والتوترات في المنطقة.

– مع تحول القوة الاقتصادية نحو آسيا، تُلاقي اقتصادات السوق الرئيسية من حلفاء أميركا مزيدًا من الصعوبات للحفاظ على مستواها في الأداء.

– المتطرفون والإرهابيون، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وجرائم الإنترنت، والعنف السياسي، وانتهاك حقوق الإنسان (خاصة في سوريا)، تأتي ضمن مجموعة كاملة من التهديدات الأمنية التي ما تزال تمثل تحديًا لقيم أمريكا ومصالحها على المدى الطويل. لمزيد من المعلومات ينظر: هشام القروي، إستراتيجية أمريكية جديدة، مركز إنماء للبحوث والدراسات، (الرياض، 2013)، ص 6.

([2]) المصدر نفسه، ص 7.

والمحيط الهادي أو في الشرق الأوسط، يدعو المخطط إلى استمرار الجهود من أجل شراكة أمنية أفضل، وهو يدعو كذلك إلى رفع مستوى علاقات التعاون مع البلدان الديمقراطية الصاعدة مثل: تركيا والبرازيل وإندونيسيا والهند.

(4) **استخدام المساعدات الخارجية كوسائل سياسية وأداة للضغط:** وذلك بطريقة تعزز وتوثق الارتباط مع أهداف واستراتيجيات أوسع للولايات المتحدة.

(5) **الاستثمار في أدوات ممارسة النفوذ:** وذلك ضمن نطاق مشاركة عالمية واسعة. ذلك أن الحكومات الأجنبية – **بحسب مخطط تحديد أولويات القيادة الأميركية** – لم تعد تمثل المحاور الوحيدة، وكما يقول: "إن التغييرات التي أحدثها النشطاء في تونس ومصر وليبيا في غضون ثلاث سنوات فقط تفوق كل ما فعلته الحكومات في الشرق الأوسط خلال خمسين سنة". بمعنى استخدام قوى الشباب في التحول الديمقراطي، وما يصحب ذلك التحول من فوضى تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار نفوذها دون اللجوء للقوة. ونرى إن هذا الاحتمال بدا يتحقق بعد أحداث 11 أيلول 2001 وانضواء اغلب دول العالم تحت القوة الأمريكية في محاربة الإرهاب ضمن عقيدة بوش الابن "من ليس معنا فهو ضدنا".

وفي "استراتيجية الأمن القومي" الأميركي التي صدرت في 2/6/ 2015، وهي تستعرض رؤية إدارة أوباما لواقع الولايات المتحدة الحالي وللنظام الدولي وأبرز التحديات والخطوط العامة للسياسة الأميركية فيما تبق من ولاية أوباما، ويشير فيها إلى "أن أميركا اليوم هي أقوى في "عالم غير آمن"، بسبب نمو القوة الاقتصادية (ركيزة القوة الأميركية)، والتمكن من الخروج من الحروب البرية الكبرى في العراق وأفغانستان، وتجديد التحالفات في آسيا وأوروبا"، ويعدد أوباما التحديات التي تواجها أميركا، وهي لم تشهد إلا إضافة "العدائية الروسية"، فيما تحضر العناوين المعتادة أي الهجمات الإرهابية، الأمن السيبيري، التغير المناخي، والأوبئة، ويعود كما دائماً تأكيداً "بأن أميركا هي المؤهلة لقيادة العالم لمواجهة هذه التحديات، من خلال منح الأولوية للعمل الجماعي والتحالفات وليس للعمل الأميركي الأحادي إلا عند الضرورة ".[1] وعليه فإن استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة ستقوم على الشراكة ونبذ الصراع بين الأقطاب الرئيسة، كما إنها ستعمل على ترسيخ حالة توازن المصالح في المجتمع الدولي ومحاولة إبقاء الدول الرئيسة والكبرى فيه خاضعة لتأثيرها.

(1) NATIONAL SECURITY STRATEGY، THE WHITE HOUSE، WASHINGTON، FEBRUARY 2015، p p 15-16.

الفرع الثاني نظام دولي بلا أقطاب

وتشير الفكرة الأساسية لهذا الاحتمال بان القوى العالمية المُشكَلة للنظام الدولي في المستقبل القريب، لا تستطيع إن تلعب أدوراً رئيسة كأقطاب دولية رئيسة تبعاً لعدم اكتمال مقومات قوتها بصورة شاملة، بالنسبة للقوى العالمية الصاعدة، أو تراجع قدراتها في حالة الولايات المتحدة، فضلاً عن متغيرات أخرى أثرت في مستويات القوة ومدى تأثيرها في أداء التفاعلات الدولية، وهذا ما سيؤدي إلى تشكل نظام دولي على أسس تحالفات وشراكات إستراتيجية متضادة مرنة ومستمرة التغيير ولا تعطي شكلاً ثابتاً لذلك للنظام.

وفي مقاله لـ سيمون سيرفاتي "Simon Serfaty" أستاذ السياسة الخارجية الأمريكي بعنوان "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب" في الفورن بولسي Foreign Policy، يلقي نظرة شاملة على اللاعبين الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهم، يقرر فيه أن عصر الأحادية القطبية قد ولى إلى غير رجعة، كما يستبعد أن يعود العالم إلى نظام ثنائي القطبية. فرغم تراجع القوة الأمريكية، فإنه ليست هناك أي قوة دولية أخر قادرة على أن تحتل مكانتها التي كانت عليه. والواقع العالمي الجديد يتسم "باللا قطبية"، حيث تتعدد فيه القوي الصاعدة بشكل غير مسبوق، فضلاً عن العديد من الدول التي وإن كانت أقل حجما، تكتسب ولأسباب مختلفة، نفوذاً وتأثيراً متصاعداً على الساحة الدولية. [1] ومن هذا المنطلق نرى أن العالم المعاصر يمر بمرحلة تغيير نحو صياغة هيكل جديد للنظام العالمي، لاستيعاب هذا العدد الكبير من الفاعلين المؤثرين وبشكل غير مسبوق في جميع التفاعلات والازمات الدولية.

وفي ذات الاتجاه فان رئيس مجلس العلاقات الخارجية والأكاديمي الأمريكي ريتشارد هاس " Richard Haass " في مقال في مجلة "Foreign Affairs " بعنوان (عالم بلا أقطاب: ماذا بعد هيمنة الولايات المتحدة)، يرى إن الحديث عن التعددية القطبية بأنها أمر تجاوزه الزمن وان العالم لم يعد محكوما بواسطة دولة أو أخرى، بل إن هناك الكثير من الفاعلين الدوليين الذين يملكون ويمارسون أنواعاً مختلفة من القوة لا تؤشر إمكانية ظهور أقطاب حقيقيين بل غياب للأقطاب. ويناقش هاس مسالة حتمية انتهاء نظام أحادي القطبية واتجاه التغيير نحو نظام بلا أقطاب، وفقاً لاعتبارات ثلاثة هي:[2]

أولاً: إن نمو الدول وتراكم الموارد البشرية والمالية والتطورات التكنولوجية والتي تدفع باتجاه الرفاهية،

([1]) أبو الخير، المصدر السابق، ص 7.

([2]) ريتشارد هاس ناثان (من مواليد 28 /7/ 1951) هو دبلوماسي أمريكي . لقد كان رئيس مجلس العلاقات الخارجية منذ 7/ 2003، والذي كان قبل مدير تخطيط السياسات لإدارة الولايات المتحدة الخارجية و المستشار المقرب من وزير الخارجية كولن باول. وافق مجلس الشيوخ هاس كمرشح لمنصب السفير و انه كان المنسق الأميركي ل مستقبل أفغانستان. الربيعي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 7–9.

تشكل المرتكز الرئيس للشركات والقوى الدولية الجديدة، وهذا لا يمكن إيقافه مما يؤدي إلى إنتاج عدد اكبر من الفاعلين المؤثرين إقليمياً ودولياً.

ثانياً: السياسة الاقتصادية الأمريكية "ما تم تحقيقه وما فشلت في تحقيقه"، ساعدت على ظهور مراكز قوى جديدة وضعفت من موقفها في النظام الدولي. كما هو الحال في قضية الطاقة وعدم السيطرة على أسعار النفط بسبب تزايد الطلب الأمريكي، مما أدى إلى نقل الثروات إلى الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز. كما ساهم إنفاقها العسكري في تراجع مركزها المالي بعد الحربين التي شنتهما على أفغانستان والعراق، من فائض في الموازنة 100 مليار عام 2001 إلى عجز 250 مليار في 2007 ليرتفع إلى أكثر من تريليون دولار في 2010 وهذا ما عزز التضخم وساهمة في تراكم المزيد من الثروة والقوة في أماكن أخرى من العالم.

ثالثاً: العولمة والتي جعلت من ظهور هذا النظام حتمياً، إذ زادت من حجم التدفقات عبر الحدود لكل شيء من المخدرات إلى البريد الالكتروني والسلع المصنعة فضلاً عن الأسلحة والهجرة غير المشروعة بعيدا عن رقابة الدولة، وبذلك سترسخ نظام غياب الأقطاب. والعولمة كما أشار المفكر الاجتماعي الفرنسي آلان تورين Alan tureen بان العولمة "ليست تعريفاً لمرحلة الحداثة ولا حقبة تاريخية، ينبغي النظر إليها كما هي طريقة لإدارة تغير تاريخي تؤدي إلى التقاطع بين الرخاء والفوضى[1].

وحدثت العديد من التحولات تؤشر تراجع النفوذ الأمريكي العالمي، فعلى سبيل المثال تصاعدت قوى اليسار في أمريكا اللاتينية مع تضاعف مشاعر العداء للولايات المتحدة وتوج هذا الاتجاه في مطلع كانون الأول 2011 بإعلان تأسيس (منظمة سيلاك Organization Silak) التي تضم دول أمريكا اللاتينية وتستبعد الولايات المتحدة وكندا، للتخلص من الهيمنة الأمريكية التي تخضع لها منظمة الدول الأمريكية[2]. كخطوة للتخلص من الهيمنة والتدخل الأمريكي في بلدانهم.

كما تشير معظم البيانات والمؤشرات على أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الصعود الصيني، فوفقاً لمعدلات نمو الاقتصاد الصيني التي شهدها خلال العقدين الماضيين يرى الباحثين إذ استمرت النمو على هذا المنوال فأنها ستصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم بحلول العام 2025، كما أن الصين وروسيا الاتحادية قادران على مجابهة الهيمنة الأمريكية عن طريق إقامة تحالف استراتيجي بينهما، وأنها قادرة على التوصل لحل سلمى لمشاكلها مع تايوان من خلال الحوار والتعامل السلمي، وتشهد تفاعلاتها الدولية تطوراً

([1]) كريستوفر كوكر، الحرب في عصر المخاطر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابو ظبي، 2011)، ص 229.

([2]) وليد محمود عبد الناصر،المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية،العدد (187)، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (القاهرة، 2012)، ص81.

ملحوظفي إطار النظام الدولي، أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية الأمر الذي أزعج الإدارة الأميركية، ووقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويتها ضد فرض العقوبات في مجلس الأمن على إيران وضرب سوريا،[1] فضلاً عن وإبرام العقود والاتفاقيات التجارية مع عدد من دول الخليج العربي كالإمارات والسعودية. كل هذه المؤشرات تدل على أن الصين تتطلع إلى المشاركة في إدارة التفاعلات العالمية في المستقبل المنظور[2].

في حين يذهب البعض إلى أن الصعود الصيني سوف يواجه مجموعة من المعوقات والسلبيات التي قد تمثل نقاط ضعف في طريق تقدمها وتطورها ، فهناك مشاكل وتحديات قد توثر مستقبليا في الاقتصاد الصيني،[3] فضلاً عن عدم الاستقرار الداخلي الذي قد يعصف بالتقدم الاقتصادي فبعض مناطقها الحدودية تشوبها الكثير من المشاكل والتيارات المتعارضة في اقاليم عدة منها (شينغيانغ والتبت). وتعد الولايات المتحدة صعود الصين العنصر الأكثر تهديداً للأمن القومي مما يجعلها تلجأ إلى كافة الخيارات بما فيها العامل العسكري لوقف صعود الصين[4].

من جهة أخرى اظهر قادة الصين عدم اهتمامهم بلعب دورا نشيطا فيما يتعلق بالقيادة العالمية عن طريق الرفض المعلن للدعوات بان تصبح الصين "مساهم مسؤول" في النظم العالمية السياسية والاقتصادية. في غضون ذلك وبالرغم من إمكانية روسيا في أن تعود كقوة ذات اهداف وتطلعات عالمية فإنه يبدو إن الاهتمام الروسي كان ينصب مؤخرا على اعاقة الهيمنة الأمريكية وخصوصا في محيطها الاقليمي مثل التدخلات

([1]) جون ثورنتون وستيفاني كلين–البراندت واندرو سمول، "الصين المتغيرة–احتملات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه الدول المارقة"، دراسات عالمية،العدد(78)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابو ظبي، 2009)، ص36.

([2]) حتي، مصدر سبق ذكره ، ص76.

([3]) تتمثل في مشاكل التلوث البيئي، إذ أن الصين تعد الدولة الثانية بين أكثر الدول التي تنتج الغازات المسببة للاحتباس الحراري ومشكلة التفاوت الانمائي بين مختلف المناطق والمقاطعات الصينية فضلاً عن الكثافة السكانية الضخمة ، والخلل المتوقع في هيكل السكان في ظل ما تشهده الصين من معدلات نمو سكانية، فالعلماء يرون أنه بحلول الربع الأول من القرن الحالي فأن معظم سكان الصين سوف يكونوا ضمن الشريحة غير العاملة، وتواجه الصين تناقص في مصادر الطاقة مع تزايد حدة التنافس الدولي علي مصادر الطاقة فهناك عجز تلجأ الصين إلى سده من الخارج مما سوف يثقل من عاتق التنمية في الصين. لمزيد من المعلومات ينظر: كوكر، مصدر سبق ذكره ، ص 224.

([4]) لمزيد من المعلومات ينظر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني، (بيروت، 2009)، ص ص 148–150.

العسكرية المباشرة في الازمات الجورجية 2008، والازمة السورية التي بدأت في15 آذار 2011،[1] كذلك الازمة الاوكرانية في كانون الأول 2013 واعلان استقلال جزيرة القرم في16 آذار 2014[2].

أما الاتحاد الأوروبي يواجه العديد من المشاكل الداخلية بحيث لا تستطيع أن تتولى إي دور قيادي مهم في الشؤون الدولية، ومن غير المفاجئ أن تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة قد قوض بشكل كبير فعالية المؤسسات الدولية مثل رد مجلس الأمن الدولي غير الفعال على الأزمة السورية، والازمة الاوكرانية فضلاً عن الكثير من القضايا المعاصرة. وهذا الوضع يشبه عقد الثلاثينات من القرن الماضي وهو عقد شهد كما ذكر المؤرخ الاقتصادي شارلز ب. كيندلبيرجر "Charles B. Kindleberger " فراغاً في القيادة والذي أدى إلى قلة إنتاج البضائع العامة الدولية مما عمق من الركود العظيم[3].

كما يصف تقرير مجموعة أوراسيا "Eurasia Group " [4]الواقع العالمي الجديد بـ(G–Zero)، وفيه تتحي القوي الدولية الرئيسة في طموحاتها لقيادة العالم، وانشغالها بشكل أساسي بقضاياها الداخلية، وهو وضع غريب وجديد علي المستوي الدولي. وقد انعكس هذا "الواقع الجديد" في تدهور فعالية المنتديات والمؤسسات الدولية. وبعد أن كانت التطلعات معقودة على أن تتولي مجموعة العشرين قيادة الاقتصاد العالمي، ثبت أن تعاونها بحاجه الى دعم اكبر من القوى الرأسمالية. ففي أواخر عام 2010، اندلعت الخلافات بين الدول أعضاء المجموعة، منذرة باشتعال حرب عملات، وبعودة الإجراءات الاقتصادية الحمائية التي سادت في الثلاثينيات من القرن الماضي. ويتوقع التقرير أن يتواصل انهيار المؤسسات الدولية خلال عام 2011، نظراً لاتساع الفجوة بين مصالح الدول المتقدمة، والدول النامية من ناحية، واستمرار انشغال وانقسام الدول الغربية واليابان فيما بينها حول أفضل السبل لمعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية من ناحية أخرى[5].

وفي مقال بعنوان "فوضى عالمية جديدة"، يطرح أستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة أوكسفورد، تيموثي

([1]) لمزيد من المعلومات ينظر: صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، (بيروت، 2009)، ص ص 214–215.

([2]) لمزيد من المعلومات ينظر: أنيس ديوب، أزمة أوكرانيا.. عودة إلى الحرب الباردة، مجلة آفاق المستقبل، العدد (23)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 2014)، ص 24.

([3]) المصدر نفسه، ص 216.

([4]) مجموعة أوراسيا هي مؤسسة تضم الأفراد الموهوبين وفي اختصاصات متنوعة. مقرها الرئيسي في نيويورك، أيضا لدينا مكاتب في واشنطن ولندن، فضلا عن شبكة واسعة من الخبراء في جميع أنحاء العالم، تعمل على رصد التفاعلات الدولية والأحداث التي تشكل تهديد للأمن الدولي متاح على موقع المؤسسة على الرابط:. http://eurasiagroup.net/

([5]) أبو الخير، المصدر السابق، ص 6.

جارتون آش Timothy Jarton Asch ، رؤية لتداعيات الأزمة المالية العالمية علي النظام الدولي. فرغم أن هذه الأزمة، في رأيه، لم تؤد إلي الانهيار التام للرأسمالية الليبرالية الديمقراطية، فإنها في المقابل لم تدفع إلى عملية إصلاح شاملة، كما كان الأمل معقودا. وبينما تواصل الرأسمالية الغربية مسيرتها، مثقلة بالجراح والديون والقلاقل الاجتماعية، فقد ظهرت علي الساحة أنماط مختلفة من الرأسمالية: صينية، وهندية، وروسية، وبرازيلية، تحقق نجاحا ملحوظا، وتحول ديناميكيتها الاقتصادية بشكل سريع إلي قوة ونفوذ علي الصعيد السياسي[1].

ومن خلال ما تقدم نرى ان النظام العالمي غير متفق حول نموذج اقتصادي وسياسي موحد، وهو الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية، بل نظام تتعدد فيه الأشكال والنماذج الاقتصادية والسياسية، التي كثيرا ما تكون غير ليبرالية. وليس هناك نظام عالمي جديد، بل هي مرحلة لصيرورة قوى عالمية، وعالم منقسم تندلع فيه نزاعات وازمات متعددة في المستقبل القريب. اذ لم تعد الولايات المتحدة الفاعل الوحيد كما كانت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بل اصبحت تسمح بمشاركة القوى الاخرى في ادارة التفاعلات الدولية[2].

الفرع الثالث

نظام دولي متعدد القطبية

ويفترض هذا الاحتمال إن القوى العالمية الفاعلة في النظام الدولي ستكون في المستقبل المتوسط جاهزة لتحمل مسؤوليتها وتكاليف وأعباء إدارة ومعالجة الأزمات و القضايا العالمية، التي تهدد الاستقرار والأمن العالميين، كقضايا الفقر وتقديم المساعدات، وقضايا الإرهاب العالمي، وانتشار الأسلحة النووية، وكذلك الأزمات المالية، وانتشار الأمراض العالمية، فضلاً عن قضايا البيئة والتصحر، وسيتم ذلك عندما تدرك جميع دول العالم مدى اتساع المخاطر التي تهدد دولهم وأمنهم البشري وفقاً لاستراتيجيات التعاون بدلاً من التنافس وفرض عن الزعامة والهيمنة على النظام الدولي بالقوة[3].

ويبرز ذلك جليا عبر تنامي ادوار القوى العالمية التي تسعى لأداء محوري في العديد من القضايا الدولية وفي إطار هذا السياق يتضح الدور الذي تلعبه الصين في المنطقة العربية، ولا شك أن أهمية محاولة استجلاء الموقف الصيني وتفاعلاته على الصعيد الدولي يجيء بالأساس من أن الصين باتت تعد بين مصاف الدول الكبرى في عالمنا المعاصر ليس فقط نتيجة قدراتها العسكرية الهائلة التي جعلتها تشغل

([1]) المصدر السابق ، ص 7.

([2]) لمزيد من المعلومات ينظر: كوكر، مصدر سبق ذكره ، ص 224.

([3]) مانو باسكاران، "الأزمة العالمية وأثارها على الاقتصادات الناشئة"، في لتطورات الإستراتيجية العالمية–رؤية استشرافية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2011)، ص 260.

المكانة الثالثة من حيث القدرة النووية، وإنما لشغلها نفس المكانة من حيث مستوى حجم الناتج القومي الإجمالي، ناهيك عن القوة الديمغرافية التي تتمتع بها الصين.[1]

كما انفردت روسيا الاتحادية من بين الدول المعارضة للنظام الدولي الأحادي القطبية، بهدف تأسيس عالم مستقر وعادل وديمقراطي مبني على قواعد معترف بها للقانون الدولي، وفي مقدمتها أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المرتكز على أساس المساواة والشراكة بين الأمم والشعوب، والابتعاد عن استخدام القوة وتجاهل الآليات القانونية الموجودة وهذا لا يزيل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية التي تكمن وراء الصراعات القائمة اليوم في كثير من مناطق العالم، بل إنها لن تقود إلا إلى نسف قواعد القانون والنظام[2].

ومعنى ذلك أن روسيا الاتحادية ستسعى إلى تأسيس نظام متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية، وسيشاركها في هذا المسعى كل من الصين والهند وكثيرا من الدول الأخرى وهذا النظام المتعدد الأقطاب سيعكس بصورة واقعية التنوع الذي يرسم العالم الحديث بكل ما يموج به من مصالح متعددة ومختلفة، وذلك على أساس أن النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يؤسس على آليات للحل الجماعي للمشكلات الأساسية وعلى أسبقية القانون وعلى إسباغ السمات الديمقراطية على مجمل العلاقات الدولية، ما يتطلب اليوم إيجاد نظام عالمي جديد يقوم على أساس تعددية الأقطاب يتسم بنهوضه على أساس قيم العدالة والاحترام المتبادل بين الدول والتعاون الإيجابي[3].

هذا في وقت أبدت فرنسا اعتراضها على النظام الأحادي القطب الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ودعوتها لتأسيس نظام دولي أحادي القطبية، فإن الصين البلد الأسيوي قد انفردت بصياغة نظرية إستراتيجية متكاملة لعالم متعدد الأقطاب له مستويات مختلفة تضم الدول العظمى والدول المتوسطة والدول الصغرى[4].

وبذلك إن النظام الدولي يسير نحو نظام متعدد الأقطاب وخاصة في ظل صعود العديد من القوى الآسيوية في مقدمتها الصين وروسيا والهند فضلاً عن اليابان ، فقد استطاعت هذه القوى تحقيق نجاحات اقتصادية وعسكرية مكنتها من تبوء دور ومكانة أكبر في النظام الدولي، فنجد أن روسيا في ظل رئاسة فلاديمير بوتين قد استطاعت رفع معدلات نمو ناتجها المحلى بمتوسط(6%) سنويا وخفض حجم التضخم ، وسداد معظم ديونها الخارجية التي ورثتها عن حقبة الرئيس بوريس يلتسين والتي تقدر ب (165) مليار

---

(1) Fareed Zachariah ،The Future of American Power: How America Can Survive، Foreign Affairs، May/June vol. 87 ،No(3) (Washington، 2008)، pp 22-23.

(2)Global Trends 2025: Transformed World، National Intelligence Council، (Washington، 2008)، p34.

(3) عبد الناصر، مصدر سبق ذكره ، ص 83.

(4) Global Trends 2025، Op. Cit. p40.

دولار، وزيادة حجم الاستثمارات بنسبة 10%، كما قامت روسيا بزيادة مبيعاتها من السلاح والعمل على تكوين علاقات مع العديد من الدول في إطار سعيها لاستعادة مجدها ومكانتها كقوة عظمى فى النظام الدولي، أما فيما يتعلق بالصين فقد استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة في نمو اقتصادها وزيادة نتاجها المحلى بمعدل يتمحور حول (10%) سنويا، واستطاعت الصين خفض البطالة والتضخم وزيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري، الأمر الذي جعل الصين تصعد في 2010 كثاني اقتصاد في العالم[1]، وفى المجال العسكري فالصين تشهد تزايد مستمر ومرتفع بشكل ملحوظ في ميزانيتها العسكرية ، كما حققت اليابان مع ارتفاع في معدلات النمو في الناتج المحلى الإجمالي من 4، % في 2001م ليصل 2،8% في 2005م، وزيادة في صادراتها، وتعمد الآن اليابان على مراجعة إستراتيجية الدفاعية وضرورة إنشاء وزارة للدافع وتأسيس جيش قوي ومتطور، وفى ذات السياق نجد أن الهند قد حققت نمو ملحوظ في اقتصادها وزيادة تجارتها الخارجية خلال العقدين الماضيين. وبدا الاتحاد الأوروبي يلعب دور كبير في النظام العالمي على المستوى الإقليمي والدولي[2].

ونستدل على ذلك من واقع الإحداث والأزمات الدولية، فقد أثار تأخر حل الأزمة السورية وإنهائها، تساؤلات عدة عن العلاقة بين القوة العسكرية الأميركية وتأثيرها السياسي العالمي. إذ إنّ الفشل او التواطؤ الأميركي بمواجهة التحديات السورية وحلحلة الأزمة الاوكرانية، جعل الرئيس أوباما في حالة ارتباك. وأكّدت هذه العوامل النظرية القائلة بانكفاء القوة الأميركية في الشرق الأوسط التي تبنّاها الخبراء في أميركا، فوصفت الباحثة روزا بروكس في مقال للفورين بوليسي "Foreign Policy " 2013 الولايات المتحدة بالعملاق الجريح، ونشر ديفيد بروتكوف في فورين بوليسي2013 مقاله بعنوان "أميركا المحدودة" Limited America "إنّ الولايات المتحدة انتقلت من كونها قوة عظمى إلى مجرد معلّق سياسي على أحداث العالم". فضلاً عن ما تقدم، إن تعليق المساعدات العسكرية المالية الأميركية للحكومة المصرية يدل على مزيد من الارتباك الأميركي حيال الوضع المصري، ما أثار المزيد من التساؤلات في أميركا والعالم، عن تراجع دورها في الشرق الأوسط، ومدى تأثيرها على مراكز القرار فيه[3].

وما يدل على تجدّد النظام العالمي وتغيير تراتبيته بظهور قوة عالمية بأداء استراتيجي جديد غير معتادة، وبفعل الإستراتيجية الروسية–الصينية المشتركة والتي أدت إلى نتائج ايجابية في استعمل حق النقض–

([1]) حمزة عباس جمول، النظام العالمي يتجدّد: التوازن الإقليمي أولاً، صحيفة الخبر، العدد (21336)، بيروت، 25 تشرين الأول 2013، متاح على الشبكة المتصلة(الانترنيت) على الرابط:http://www.al-akhbar.com

([2]) حسين، مصدر سبق ذكره ، ص 212.

([3]) ميسون يوسف، سورية تنقذ العالم من الأحادية القطبية، صحيفة الوطن، دمشق، 2013/1/19، ص 2.

الفيتو – اربع مرات لحل الأزمة السورية في مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية الأمريكية، كما أعلنت بريطانيا على لسان وزير دفاعها فيليب هاموند Philip Hammond أن بلاده لن تشارك في أي تحرك عسكري في سوريا، وذلك بعد رفض مجلس العموم مذكرة الحكومة بشأن المشاركة في عملية عسكرية محتملة تقودها الولايات المتحدة. ما أرغم الأخيرة بالعودة إلى عالم التعاون الدولي السلمي والاحتكام إلى مبادئ القانون. ويمكننا القول إنّ النظام العالمي يتّجه نحو التعددية القطبية[1].

ومما تقدم نرى أن الاحتمال الثالث هو الأرجح إذ إن مستقبل التغيير يتجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، فهناك العديد من متغيرات الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية التي عكست تأثيرها على بيئة النظام وتفاعلاته السياسية، واستلهمتها القوى العالمية الصاعدة باتجاه إدارة التغيير واستكمال حلقاته وصولاً إلى نظام تتحقق في مصالح وأهداف تلك القوى بدون استغلال أو التجاوز عل مصالح وأهداف الدول الأخرى.

(1) المصدر نفسه، ص 3.

الخـاتمـة والاستنتاجات

إن المصالح والأهداف هي التي تحكم سلوك القوى العالمية، وتنتج سياسات واستراتجيات تدفع حركة التغيير. كما أن التغيير في النظام الدولي ظاهرة مستمرة ولا يمكن لأي قوى عالمية أن تديم هيمنتها على التفاعلات الدولية، فهنالك العديد من المؤشرات والظواهر السياسية والاقتصادية والعسكرية فضلاً عن التكنو معلوماتية تؤكد حالة التغيير والتحول في تراتبية القوى العالمية، فصعود قوى أخرى كالصين والاتحاد الأوروبي والبرازيل وروسيا واليابان، كقوى منافسة مدعومة بعوامل وقدرات ذات أبعاد متعددة، تزامناً مع تراجع الحضور الأميركي ومكانته العالمية. فضلاً عن تعارض مصالح التكتلات العالمية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين وشنغهاي والبريكس، وتجمع دول شرق آسيا والمحيط الهادي، والاتحاد الإفريقي، وبمستويات متباينة مع المصالح الأميركية.

وهذا يزيد سرعة حركة وصيرورة التغيير في النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب والمرتكز على التعاون وحرية التفاعل والحركة لبقية دول العالم، ومجابهة كل التحديات والتهديدات بصورة مشتركة.

ومن هنا نرى إن مستقبل النظام الدولي سيعتمد على مدى قدرة تلك القوى وإرادتها للانخراط والمشاركة في هذا النظام ومواجهة التحديات والأزمات العالمية، فضلاً عن استجابة الولايات المتحدة في التعامل معها، إذ أقرت الأخيرة بمبدأ المشاركة مع القوى العالمية الأخرى وعدم اللجوء إلى القوة العسكرية لإدارة التفاعلات الدولية، ويتضح ذلك من خلال متابعة أزمة إيران النووية ولجوء الولايات المتحدة إلى القبول بالحلول السلمية بدلاً من الاستمرار بالتهديد العسكري، وعدم قدرتها على مواجهة الأزمة السورية وكذلك الأزمة الأوكرانية مؤخرا وحلهم بصورة منفردة كما كانت تفعل سابقاً. وقد خلص البحث لمجموعة استنتاجات، وكما يأتي:-

1. إن التغيير في النظام الدولي هو عملية مستمرة ودائمة، تظهر بأشكال ومسميات كثيرة مثل التوازن الدولي، التحول من نظام آحادي القطبية نحو نظام متعدد الأقطاب، التراجع والهيمنة كل ذلك يقدم وصف لظاهرة التغيير التي شهدتها مراحل تطور النظام الدولي.
2. توفر حركة التغيير بما تنتج عنه من أسباب، فرصة للقوة الراغبة في تغيير الوضع الراهن لتوجيه صيرورة التغيير وتشكيل بيئة دولية ملائمة، ويعتمد ذلك على ما تحتوى عليه تلك القوى من قدرات وتأثير في تسير ذلك التغيير ، فضلاً عن مدى مشروعية أهدافها ومدى التأييد والدعم الذي تحصل عليه من وحدات النظام الدولي لمواجهة القوى الرافضة للتغيير.
3. من خلال تحليلنا للمتغيرات والأحداث التي شهدها النظام الدولي وخصوصاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نرى إن التغيير في النظام الدولي يتجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب تشترك في صياغته العديد من الوحدات الدولية كالقوى العالمية الصاعدة والشركات والمصارف الكبرى فضلاً عن

المؤسسات والمنظمات العالمية والأفراد ذوي الشخصية الدولية الاعتبارية، للوصول إلى نظام عالمي أكثر أمناً واستقراراً.

Conclusion and Implications

Interests and goals are the main drivers of the behavior of global powers, producing policies and strategies that push for change. Change in the international system is a continuous phenomenon, and no global power can maintain its hegemony over international interactions, as many political, economic, military, and technological indicators and phenomena confirm the changing and shifting of the global power structure. The rise of other powers such as China, the European Union, Brazil, Russia, and Japan as competing forces supported by multi-dimensional factors and capabilities, coincides with the decline of US presence and global standing. There are also conflicting interests between global blocs such as the European Union, G20, Shanghai Cooperation Organization, BRICS, and the East Asia-Pacific region, and the African Union, with varying levels of alignment with US interests.

This accelerates the pace of movement and transformation towards a multipolar system based on cooperation, freedom of interaction, and movement for the rest of the world, and the joint confrontation of all challenges and threats. Therefore, the future of the international system will depend on the ability and willingness of these powers to engage and participate in this system, and to face global challenges and crises, as well as on the response of the United States in dealing with them. The latter has recognized the principle of engaging with other global powers and not resorting to military force to manage international interactions, as evidenced by its handling of the Iranian nuclear crisis and accepting peaceful solutions instead of continuing with military threats, as well as its inability to confront the Syrian crisis and the recent Ukrainian crisis and solve them individually, as it used to do before.

المصادر

المصادر العربية

1. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 1993)، ط2، ص 82.
2. احمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة–هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(20)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2008).
3. بايتس غيل، النجم الصاعد الصين:دبلوماسية امنية جديدة، ترجمة دلال ابو حيدر، دار الكتاب، (بيروت، 2009).
4. تركي ابراهيم، هندسة التغيير، دار المعارف،(القاهرة،1996).
5. تيري تاردي، عمليات السلام الإجماع الهشّ، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2011).
6. جون ثورنتون وستيفاني كلين–البراندت واندرو سمول، "الصين المتغيرة–احتملات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه الدول المارقة"، دراسات عالمية،العدد(78)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابو ظبي، 2009).
7. جيمس دورتي و روبرت بالتسغراب، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، 1985).
8. خالد المعيني، الحافات الجديدة–التكنولوجيا وأثرها على القوى في العلاقات الدولية، دار كيوان للطباعة والنشر، (دمشق،2009) .
9. خضر مصباح إسماعيل، إدارة التغيير–التحديات والاستراتيجيات للمدراء المعاصرين، دار الحامد، (عمان، 2011).
10. الداوي الشيخ، "التغيير التنظيمي كمدخل للتكيف مع محيط متغير"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، الجزائر،12 –13 اذار، 2010 .
11. زهير فهد الحارثي،" النظام الدولي....هل يتجه للتعددية القطبية؟"، جريدة الرياض، العدد (16045)، بتاريخ 29 اذار 2012.
12. سام بيرلو وآخرون، الإنفاق العسكري، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2011)، ص ص 229–265.
13. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، (بيروت، 2009). أنيس ديوب، أزمة أوكرانيا.. عودة إلى الحرب الباردة، مجلة آفاق المستقبل، العدد (23)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، 2014).
14. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي–ازمة الفترة الانتقالية، مركز الجزيرة للدراسات، (قطر،2009).
15. عياض عادل، إدارة التغيير والموارد البشرية بمؤسسات الاتصالات، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، (الجزائر، 2004).
16. فتحي شهاب الدين، المصطلحات السياسية والاقتصادية، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة،2011 ،.

17. فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2011)، ص 304.
18. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني، (بيروت، 2009).
19. كارين أ.منغست وايفان م.اريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد، (دمشق، 2013).
20. كريستوفر كوكر، الحرب في عصر المخاطر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ابو ظبي، 2011).
21. كوثر عباس الربيعي، التعددية القطبية وتفاعلاتها مع القطب الأمريكي المهيمن،الملف السياسي، العدد (95)، مركز الدراسات الدولية، بجامعة بغداد،(بغداد، 2011).
22. مانو باسكاران، "الأزمة العالمية وأثارها على الاقتصادات الناشئة"، في لتطورات الإستراتيجية العالمية-رؤية استشرافية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2011)، ص 260.
23. ميسون يوسف، سورية تنقذ العالم من الأحادية القطبية، صحيفة الوطن، دمشق، 2013/1/19.
24. هشام القروي، إستراتيجية أمريكية جديدة، مركز إنماء للبحوث والدراسات، (الرياض، 2013).
25. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، (بغداد، 2012)

المجلات

1. محمد ميسر فتحي، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد إحداث 11 أيلول 2001، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد(17)، جامعة تكريت، (العراق، 2013).
2. منعم العمار، "التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير(مقاربة في المقدمات)"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، العددان 21-22، جامعة النهرين، (بغداد، 2010).
3. وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2008).
4. وليد محمود عبد الناصر،المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية،العدد (187)، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (القاهرة، 2012).
5. يورك برس، إدارة التغيير، مكتبة لبنان ناشرون، (بيروت، 2005).

الانترنت

- http://www.al-akhbar.com
- http://ar.wikipedia.org/wiki
- http://ar.wikipedia.org/wiki2
- http://eurasiagroup.net/
- http://www.aljamaa.net/ar/document/48462.shtml
- http://www.chathamhouse.org
- http://www.siyassa.org.eg
- http://www.static1.alukah.t/js/jquery.tools.min.js

http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=35

المصادر الاجنبية

1. Fareed Zachariah ،The Future of American Power: How America Can Survive، Foreign Affairs، May/June vol. 87 ،No(3) (Washington، 2008)، pp 22-23.
2. Global Trends 2025: Transformed World، National Intelligence Council، (Washington، 2008.
3. Julien Reynaud، Julien Vauday، Geopolitics in the International Monetary Fund، Centro de Investigación Latinoamérica Europa، (Documento de Trabajo CILAE)، 2007.
4. National security strategy، the white house، Washington، feberuary،2015.
5. Serge Raynal، le Management par projets "Approche stratégique du changement"، 3eme edition، Editions d'organisation،(paris، 2003)،.

Sources

Arabic sources

1. Ibn Manzoor، Lisan al-Arab، Dar Revival of Arab Heritage، (Beirut، 1993)، 2nd Edition، p. 82.
2. Ahmed Ali Salem، "Power، Culture، and the Post-Cold War World - Has the Realist School in International Relations Became a Thing of the Past?" The Arab Journal of Political Science، Issue (20)، Center for Arab Unity Studies، (Beirut، 2008).
3. Bates Gill، The Rising Star of China: A New Security Diplomacy، translated by Dalal Abu Haidar، Dar Al-Kitab، (Beirut، 2009).
4. Turki Ibrahim، The Engineering of Change، Dar Al-Maarif، (Cairo، 1996).
5. Thierry Tardy، Peace Operations، the Fragile Consensus، in Armaments، Disarmament and International Security، Center for Arab Unity Studies، (Beirut، 2011).
6. John Thornton، Stephanie Klein-Brandt، and Andrew Small، "A Changing China - Possibilities of Democracy at Home and New Diplomacy towards Rogue States"، International Studies، No. (78)، Emirates Center for Strategic Studies and Research، (Abu Dhabi، 2009).
7. James Doherty and Robert Paltzgrab، Conflicting Theories in International Relations، translated by Walid Abdel Hay، University Foundation for Studies، Publishing and Distribution، (Beirut، 1985).
8. Khaled Al-Muaini، New Edges - Technology and its Impact on Forces in International Relations، Kiwan House for Printing and Publishing، (Damascus، 2009).
9. Khader Misbah Ismail، Change Management - Challenges and Strategies for Contemporary Managers، Dar Al-Hamid، (Amman، 2011).
10. Al-Dawi Al-Sheikh، "Organizational Change as an Introduction to Adapting to a Changing Environment"، International Forum on Creativity and Organizational Change in Modern Organizations، Faculty of Economics and Management Sciences، Saad Dahlab University، Algeria، March 12-13، 2010.
11. Zuhair Fahd Al-Harthy، "The International System....Is It Turning to Multipolarity?"، Al-Riyadh Newspaper، Issue (16045)، dated March 29، 2012.
12. Sam Pirlo and others، Military spending، in armaments، disarmament and international security، Center for Arab Unity Studies، (Beirut، 2011)، pp. 229-265.
13. Saddam Murir Al-Jumaili، The European Union and its Role in the New World Order، Dar Al-Manhal Al-Lebanese، (Beirut، 2009). Anis Diop، The Ukraine Crisis... A Return to the Cold War، Future Horizons Magazine، Issue (23)، Emirates Center for Strategic Studies and Research، (Abu Dhabi، 2014).
14. Atef Motamed Abdel Hamid، Russia's Restoration of the Position of the International Pole - The Crisis of the Transitional Period، Al Jazeera Center for Studies، (Qatar، 2009).

15. Ayyad Adel، Change Management and Human Resources in Communications Institutions، University of Ouargla، Faculty of Law and Economic Sciences، (Algeria، 2004).
16. Fathi Shihab El-Din، Political and Economic Terms، Iqraa Foundation for Publishing and Distribution، Cairo، 2011.
17. Fathia Latim، Towards Reforming the United Nations Organization for the Maintenance of International Peace and Security، Center for Arab Unity Studies، (Beirut، 2011)، p. 304.
18. Fawzi Hassan Hussein، China، Japan، and Global Polarities، Dar Al Manhal، Lebanon، (Beirut، 2009).
19. Karen A. Menguest and Evan M. Irigoyen، Principles of International Relations، translated by Hossam El-Din Khadour، Dar Al-Farqad، (Damascus، 2013).
20. Christopher Coker، War in the Age of Risks، Emirates Center for Strategic Studies and Research، (Abu Dhabi، 2011).
21. Kawthar Abbas Al-Rubaie، multipolarity and its interactions with the dominant American pole، the political file، No. (95)، Center for International Studies، University of Baghdad، (Baghdad، 2011).
22. Manu Baskaran، "The Global Crisis and Its Effects on Emerging Economies،" in Global Strategy Developments - A Forward-looking Vision، Emirates Center for Strategic Studies and Research، (Abu Dhabi، 2011)، p. 260.
23. Maysoon Youssef، Syria saves the world from unipolarity، Al-Watan newspaper، Damascus، 19/1/2013.
24. Hisham Al-Qarawi، A New American Strategy، Development Center for Research and Studies، (Riyadh، 2013).
25. Wael Muhammad Ismail، Change in the International System، Al-Sanhouri Library، (Baghdad، 2012)

Journals

1. Muhammad Fathy Fathy، American National Security Strategy after the events of September 11، 2001، Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences، Issue (17)، Tikrit University، (Iraq، 2013).
2. Munem Al-Ammar، "Strategic Thinking and Change Management (An Approach in Introductions)"، Journal of Political Issues، College of Political Science، Issues 21-22، Al-Nahrain University، (Baghdad، 2010).
3. William Nassar، "Russia as a Major Power"، The Arab Journal of Political Science، Issue (20)، Center for Arab Unity Studies، (Beirut، 2008).
4. Walid Mahmoud Abdel Nasser، New Equations: Shifts in the Balance of Power in the International System، Journal of International Politics، Issue (187)، Al-Ahram Center for Strategic Studies and Research، (Cairo، 2012).
.5York Press، Change Management، Library of Lebanon Publishers، (Beirut، 2005).